مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات

تونس:
الانتخابات التشريعية وارتدادات الانتخابات الرئاسية

تونس:
الانتخابات التشريعية وارتدادات الانتخابات الرئاسية

د. محمد السبيطلي

يتجه المشهد السياسي والحزبي في تونس نحو تغييرات مهمة. هذا ما أوحت به نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية التي تمت يوم ١٥ سبتمبر الجاري. وفي انتظار ما سوف تسفر عنه نتائج الانتخابات التشريعية التي ستتم يوم ٦ أكتوبر القادم تعمل الأحزاب على محاولة قراءة رسائل الناخبين من خلال دراسة عميقة وتقييم شامل لما حدث وما نتج عن الدور الأول للرئاسية. ولذلك قد تشهد الساحة السياسية انقلاباً في الموازين بين الأحزاب بتراجع تنظيمات كانت تقوم بدور متقدم منذ انتخابات ٢٠١٤م. في حين قد تبرز تشكيلات جديدة ولدت حديثاً واستطاعت تحقيق استقطاب ناخبي وأنصار الأحزاب المهددة بالتراجع الحاد. في هذا السياق يسعى بعض العائلات السياسية نحو إعادة النظر في بعض أضلع استراتيجيتها الانتخابية وتعديل البوصلة، وذلك لسببين اثنين: إعادة بناء التحالفات الحزبية والسياسية، أو البحث في عوامل انفضاض الأنصار من حولها ومن ثم كيفية استعادة الوعاء الانتخابي التاريخي. وهذا كله يمثل صدى ارتدادات مخرجات الانتخابات الرئاسية. فكيف يتهيأ مختلف الأحزاب للتعامل مع الدور الثاني للرئاسيات؟ وكيف تجلى كل ذلك على الحملات الانتخابية للتشريعية؟

مواقف الأحزاب والمنظمات من المرشحَيْن الاثنين للدور الثاني من الرئاسية

تتجه الأحزاب والتكتلات السياسية إلى الانقسام من جديد حول مسألة دعم أحد المرشحين للانتخابات الرئاسية. وبصفة عامة يبدو أن هذا الانقسام سيكون على أساس الانتماء للثورة من عدمه. أو يمكن القول: إنه سيقع بحسب مدى القرب أو البعد من الدولة العميقة. فعلى الرغم من التحالفات السياسية والحزبية في الحكم أو المعارضة، منذ ٢٠١١م، مروراً باستحقاقات ٢٠١٤م و٢٠١٨م، يلاحظ أن الأحزاب والتشكيلات السياسية المستقلة منها أو المنتمية انشطرت إلى معسكرين اثنين، ولم يعد بإمكان أي طرف أن يبقى على الحياد. فالاختيار سيكون بين أستاذ القانون المتقاعد قيس سعيد، ورجل الأعمال المتهم بالتهرب الضريبي وتبييض الأموال نبيل القروي. لكن ذلك لا يمنع أن التقارب بين الأطراف المتباينة لدعم هذا المرشح أو ذاك سوف يقع أيضاً على أساس طبيعة المشروع المجتمعي. فاليسار قد ينقسم هو أيضاً بين من يدعم نبيل القروي على أساس ما يطلق عليه البعض الانتماء للعائلة الحداثية الديمقراطية والوسطية، ومن يساند الدكتور قيس سعيد. وكان نبيل القروي نفسه وفي إطار السباق الرئاسي بعد الدور الأول قد قسم الرأي العام إلى معسكرين هما: الحداثي الذي يمثله هو وحزبه «قلب تونس»، والمحافظ الذي يمثله قيس سعيد ومن تجمع حوله حسب قوله.

عبّرت المركزية النقابية عن موقفها من نتائج الانتخابات الرئاسية وأكدت حيادها تجاه مختلف المرشحين، وإن ذهبت جهات عدة عكس ذلك، بما في ذلك أطراف قريبة من المركزية العمالية، وأن هذه الأخيرة لم تقف على الحياد. وكان العديد من المرشحين للرئاسة قد قاموا بزيارات مجاملة لقيادة الاتحاد العام التونسي للشغل، وهي ممارسة تدل على تقدير أهمية دور هذه المنظمة الكبيرة والعريقة، ولأهميتها في الحياة الاجتماعية والسياسية، وإن كان ينظر إليها بصفة قربها من اليسار التونسي.

ويجب القول: إن دور ومواقف المركزية النقابية منذ ٢٠١١م وإلى حد الآن كان أحد محاور حملة بعض المرشحين وإن كانوا ليسوا من بين الأساسيين في السباق الرئاسي. فقد انتُقِدت في مواقفها من التطورات السياسية ومسار فعالياتها لمرحلة ما بعد الثورة، فكانت محل هجوم شديد من قبل أحد المرشحين (سيف الدين مخلوف) الذي حملها مسؤولية انهيار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب كثرة حركاتها الاحتجاجية والمطلبية. وكان سيف الدين مخلوف من الذين يرون أن موقف المركزية النقابية من مخرجات الثورة السياسية يفسر كثرة الاضطرابات والاعتصامات التي قادتها فروع المركزية وقطاعاتها، وهو ما أربك الأوضاع وساءت أكثر مما كانت عليه في السابق، لذلك أطلق عليه من قبل المركزية العمالية «المرشح العاق». وأعلن الاتحاد العام التونسي للشغل أنه يدعم كل المرشحين باستثناء سيف الدين مخلوف، كما أبدى بعض القياديين الآخرين انزعاجه من إمكانية وصول مخلوف إلى البرلمان. اتجاهات للنخب السياسية والاجتماعيات تعكس مدى القلق من مخرجات الاستحقاقات الحالية.

لكن ذلك لا يمنع القول: إن المركزية العمالية كانت - في الانتخابات الرئاسية - مراهنة على فوز أحد أبرز وجوه النظام القديم، وهو الدكتور عبد الكريم الزبيدي وزير الدفاع الحالي، والذي جاء في المرتبة الرابعة من بين المرشحين وحصل على نسبة ١٠,٧٪ فقط. وعلى الرغم من نفي المركزية النقابية دعمها لأي كان من المترشحين، أكد أحد أبرز قياداتها، وهو الأسعد اليعقوبي الأمين العام لنقابة التعليم الثانوي وغيره أن الاتحاد العام التونسي للشغل ساند سراً المرشح الزبيدي. وكانت قيادة المركزية النقابية قبل الانتخابات بمدّة قد صرّحت: « لن نسمح بتسليم دواليب الدولة لكل من هبَّ ودبَّ في هذه المرحلة التاريخية التي تمر بها البلاد» [١].

(١) انظر موقع «Express.fm» الإخباري التونسي. ٥ أغسطس ٢٠١٩م.

واليوم، يمكن القول: إن الجبهة التي تشكلت حول المرشح قيس سعيد يوجد من بينها سيف الدين مخلوف وأنصاره، وهم الذين يتقدمون للانتخابات التشريعية ضمن «ائتلاف الكرامة». فكيف سيكون موقف المركزية النقابية في حال تم انتخاب قيس سعيد رئيساً للجمهورية، وهي التي كان زعيمها نور الدين الطبوبي يتوجه للعمال ويدعوهم للاستعداد لمعركة «كسر العظام» واستهداف المركزية النقابية حسب قوله[٢]. لكن السؤال يظل مفتوحاً بخصوص الدور الثاني، مصادر عدّة أكدت أن المركزية العمالية - والتي لها أكثر من نصف مليون مشترك ضمن هياكلها - تتجه نحو دعم نبيل القروي، وهو ما دفعها إلى النفي. إلا أن الأسعد اليعقوبي عبّر صراحة بأنه سيدعم المرشح قيس سعيد، وهو ما يوحي بوجود انقسام داخل قيادة المنظمة العمالية بخصوص دعم أحد المرشحين للدور الثاني.[٣] رغم ذلك توجه قيس سعيد إلى مقر قيادة المركزية العمالية واجتمع بقيادتها. أمر تم أيضاً مع قيادة منظمة رجال الأعمال... وهي حركة من قبله لطمأنة مجمل الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

أما المرشح الدكتور عبد الكريم الزبيدي فقد كان من بين المرشحين الستة الذين قدموا اعتراضاً للمحكمة على النتائج المعلنة. لكن اعتراضه كان ضد صاحب المرتبة الثانية (نبيل القروي) وصاحب المرتبة الثالثة (عبد الفتاح مورو). وحتى بعد رفض المحكمة الإدارية الاعتراضات الستة، تقدم الزبيدي باستئناف الحكم. بالتوازي مع ذلك قام بشكر كل الجهات التي رشحته ودعمته، وذكرها بالاسم، وهي كل من: حزب نداء تونس، وآفاق تونس، ومشروع تونس، وحزب الورقة، والحزب الاشتراكي اليساري... كما دعا لانتخاب قوائم مستقلّة تبدو على علاقة بالأوساط السياسية التي صوتت له في الانتخابات الرئاسية. وواضح أنه لم يتحدث عن حزب «تحيا تونس» الذي يرأسه منافسه يوسف الشاهد. وإلى جانب اعتراضه على نتائج الانتخابات، اتجه نحو المطالبة بإطلاق سراح نبيل القروي حتى يخوض حملته للدور الثاني على مبدأ تكافؤ الفرص مع المرشح قيس سعيد. كما توجه بنداء لرئيس الوزراء يوسف الشاهد وطالبه بالاستقالة من رئاسة الحكومة. وكان في مناسبة أخرى قد حمَّل مسؤولية ما حدث لرئيس الوزراء، كما حمله مسؤولية تردي الأوضاع العامة، التي كانت سبباً في هذا التصويت العقابي للجميع. وعلى العموم يبدو أن مجمل الأوساط التي ساندت المرشح عبد الكريم الزبيدي تتجه في الدور الثاني نحو دعم نبيل القروي.

في المقابل ذهب يوسف الشاهد إلى أن خسارة مرشحي «العائلة الوسطية» حسب ما يطلق عليها أصحابها، وهي هنا التي تنتمي لحزب نداء تونس الذي انتصر في رئاسيات وتشريعيات ٢٠١٤م، تعود إلى التشتت، وهذا في جزء كبير منه صحيح. يجب القول: إن ترشح ما لا يقل عن ٨ أشخاص للرئاسية ينتمون في النهاية إلى وسط سياسي واحد أمر لا يساعدهم جميعاً على الفوز. ولذلك كان تقييم رئيس الوزراء لنتائج الرئاسيات الدعوة للتوحد من جديد لإنقاذ وضع هذه «العائلة» في التشريعيات. أمر لا يبدو له أثر إلى حد الآن. لكن ثمة حديث عن مفاوضات سرية تتم بين حزب رئيس الوزراء وحزب المرشح نبيل القروي (قلب تونس). وفي النهاية قد يحدث تقارب بين أغلب الأحزاب المتفرعة عن «نداء تونس» وحزب «قلب تونس» الذي يترأسه نبيل القروي باعتبار أن الجميع في النهاية يواجهون خصومهم التقليديين المنبثقين عن الثورة.

ويجدر التذكير بأن مساعي حملة المرشح عبد الكريم الزبيدي لإقناع بعض المرشحين للرئاسة بالانسحاب لصالحه باءت كلها بالفشل، وخاصة منها التي استهدفت كلاً من المرشحة عبير موسي (الحزب الدستوري الحر)، والمرشح

(٢) نفسه.

(٣) عبر الأسعد اليعقوبي عن موقف المركزية العمالية في الدور الأول وعن موقفه في الدور الثاني في تدوينة على صفحته على الفايسبوك بتاريخ ١٦ سبتمبر.

المهدي جمعة (حزب البديل التونسي). وكلاهما رفض العرض ليس لأنهما لا يعتقدان الفوز في هذه الانتخابات، لكنهما يفكران في الانتخابات التشريعية التي تليها، كما ينظران إلى بناء مسيرة سياسية طويلة المدى تستهدف رئاسيات ٢٠٢٤م. ولا يزال بعض الأطراف «الحداثية» يدعو إلى التكتل والابتعاد عن التشتت لإنقاذ الموقف في التشريعيات، وهذا مثل ما قامت به مجموعة « ائتلاف صمود»[٤]. نداء موجه لما يسمى «الطّيف الاجتماعي الدّيمقراطي الوطني» الذي يتقدم في قائمات وواجهات مختلفة وعديدة. ويبدو فعلاً أن الانتخابات التشريعية سوف تسفر عن شبه انهيار تام لحزب نداء تونس، وصعود حزب «قلب تونس» بصفته البديل عنه. كما ينتظر الرأي العام النتائج التي سوف يحققها بعض الجماعات التي ظهرت مؤخراً على الساحة مثل «جمعية عيش تونسي» وغيرها، وكيفية استفادتها من تراجع الأحزاب عموماً.

حزب حركة النهضة واستراتيجية استعادة العمق الشعبي

لم تتوقع حركة النهضة مثل هذه النتيجة التي حققها مرشحها للرئاسة عبد الفتاح مورو. رغم أنه صرح أن المرتبة الثالثة تعد «نتيجة مشرفة». مؤشرات عدّة توحي بأنها كانت تنتظر أن يحتل مورو المرتبة الثانية، كما أنها لم تكن تتوقع أن ينهار عدد أنصارها إلى هذا الحد، وإن كان عدد المصوتين لها ظل يتناقص في كل محطة انتخابية منذ ٢٠١٤م. وقد أحال البعض أسباب تهاوي جموع مناصري الحزب الإسلامي إلى الصراعات الداخلية التي تشق الحركة، وكذلك إلى تحالفاتها منذ ٢٠١٤م مع أحزاب الدولة العميقة والنظام السابق، والتي رأى فيها العديد من أتباعها أنها تحالفات منافية لطبيعة الحركة وتوجهاتها الثورية من جهة والإسلامية من جهة ثانية. كما أن نزوع النهضة للخروج من دائرة الإسلام السياسي إلى دائرة الأحزاب المدنية والقطع مع ماضيها أفقدها الكثير من أنصارها، ولعلنا نراهم اليوم يتقدمون خلف شخصيات وأحزاب أخرى تبدو أكثر تمسكاً بأصولها الإسلامية وأكثر راديكالية في تعاملها مع بقايا النظام السابق للثورة وما يسمونه «باليسار الاستئصالي»، وذلك مثل سيف الدين مخلوف وائتلاف الكرامة... ومهما يكن من أمر فإن الحملة الانتخابية لحركة النهضة شهدت تركيزاً على بعض المحاور، منها: أن الحزب لن يتحالف مستقبلاً سوى مع الأحزاب الثورية، وأن منهجه سيقوم على أساس مكافحة الفساد ومحاربة الفقر.، كما سعى إلى توضيح أسباب ونتائج تحالفه السابق مع نداء تونس، الذي أنقذ البلاد من مخاطر الحروب الأهلية بحسب تصريحات قيادات في الحزب، هذا إلى جانب إبراز تأييده للمرشح قيس سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية. توجه يعتقد الحزب أنه قد يسترجع به العمق الشعبي الذي برز في انتخابات المجلس التأسيسي سنة ٢٠١١م. وهو أمر يصعب أن يحدث من جديد، فالأطراف التي تنافسه في استقطاب وعائه الانتخابي تبدو قد حققت تقدماً كبيراً قد يحرمه عشرات الألوف من الأصوات في التشريعية ويفقده المرتبة الأولى في البرلمان المقبل. لكن ما التنظيمات الشبابية التي تمثل أهم روافد المرشح للرئاسية في دورها الثاني الأستاذ قيس سعيد؟

حزب حركة شباب تونس الوطني

في مناسبات عدة أعلن المرشح قيس سعيد عن عدم وجود أحزاب أو منظمات تابعة له. رغم كثرة من يسانده من جماعات وتنظيمات ذات انتماءات سياسية وأيديولوجية مختلفة. لكن يبدو أن حزب حركة شباب تونس الوطني كان

(٤) انظر موقع "babnet" مقالة بعنوان: «**ائتلاف صمود يدعو إلى الحد من التشتت بالالتزام بسحب عدد من القائمات المشاركة في الانتخابات التشريعية**». بتاريخ ٢٨ سبتمبر ٢٠١٩م.

أول من أعلن دعمه لقيس سعيد في حال ترشحه للرئاسة، وهو حزب جديد تأسس في شهر أبريل ٢٠١٩م ويرأسه ثامر بديده. ولأنصار قيس سعيد صفحات شبابية عدة على منصة فايسبوك أهمها «أنصار الأستاذ قيس سعيد» ولها ٢٨٦ ألف معجب. وكانت هذه المجموعة قد تأسست في شهر يوليو ٢٠١٧م. وصفحة «حركة شباب تونس»، وعدد المعجبين فيها ٢٦١ ألف شخص، وشعارها « تشغيل تنمية حرية». وكلاهما يحمل شعار «حركة شباب تونس الوطني» مع صورة المرشح قيس سعيد، وأعلنت الحركة دعمها لقيس سعيد منذ مايو ٢٠١٩م، كما ذكرت أنها سوف تقدم قائمات في ٢٤ دائرة من ٣٣ في الانتخابات التشريعية.

وكانت الحركة قد أعلنت موقفاً من إيقاف نبيل القروي جاء في الصيغة التالية التي نشرت في وسائل الإعلام: «أما حركة شباب تونس الوطني، التي تشارك في الانتخابات الرئاسية بالمترشح قيس سعيد، فقد أعلنت مراسلتها للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية والمنظمة العالمية للانتخابات بشأن ما يحصل في تونس من توجيه للمسار الانتخابي من قبل رئيس الحكومة يوسف الشاهد وتوظيفه لأجهزة الدولة «[٥].

ومما يذكر أن الحاضنة الشعبية للمرشح قيس سعيد تتكون من المثقفين وشباب الثورة من يساريين وإسلاميين وغيرهم كانوا قد أُحبطوا من الأحزاب والطبقة السياسية عموماً وبصورة مبكرة، ووصلوا إلى قناعة مفادها أن النظام السياسي بما هو عليه منذ الثورة أصبح غير مجدٍ وغير قادر على التخلص من سطوة المستفيدين والمتنفذين في ظل عهد ما قبل الثورة. وكان الأستاذ قيس سعيد قد برز بمقولاته والتي أشهرها «ليرحلوا جميعاً.. حكم ومعارضة» منذ أحداث الاغتيالات السياسية لسنة ٢٠١٣م، إلا أن ما شد انتباه المتابعين هو تجمع بعض وجوه أقصى اليسار وبعض الإسلاميين حوله وغيرهم من جموع الطلبة والشباب العاطل عن العمل وأبناء الأحياء والمناطق المهمشة والتي ازداد وضعها سوءاً بعد الثورة.

وبعد الدور الأول من الانتخابات الرئاسية أعلنت مجموعة مهمة من الأحزاب التي تنتمي للطبقة السياسية الثورية والتي برزت بشكل قانوني إثر سقوط نظام بن علي، دعمها للمرشح قيس سعيد، ومن بينها التيار الديمقراطي الذي يرأسه محمد عبو، وتيار المحبة والحزب الجمهوري وحراك تونس الإرادة وحركة النهضة والحزب الاشتراكي وحركة الشعب والمؤتمر من أجل الجمهورية والتكتل الديمقراطي والاتحاد الشعبي الجمهوري الذي يترأسه لطفي المرايحي[٦]. هذا إلى جانب ائتلاف الكرامة وحزب حركة شباب تونس الوطني...

الانتخابات التشريعية

افتتحت الحملة الانتخابية التشريعية في تونس – والتي تنظم يوم ٦ أكتوبر القادم – بتاريخ ١٤ سبتمبر. وتتمثل أهمية هذه الاستحقاقات أنها تأتي على إثر صدور نتائج الانتخابات الرئاسية ليوم ١٥ سبتمبر. وقد أعطت نتائج الرئاسية صورة أولية عامة عن المشهد السياسي التونسي بعد وفاة الرئيس الباجي قائد السبسي.

وقد تقدم للانتخابات التشريعية ١٥٠٣ قائمة؛ منها ٦٧٣ قائمة حزبية، و٥١٨ مستقلة، و٣١٢ قائمة ائتلافية. علماً بأن عدد نواب البرلمان هو ٢١٧. وكان عدد القوائم المرشحة في الداخل بلغ ١٤٠٥؛ قُبل منها ١٣٤٠ قائمة فقط. أما في الخارج فقد تقدمت ١٧٦ قائمة قُبل منها ١٦٣ فقط[٧].

(٥) موقع باب نت. بتاريخ ٢٤ أغسطس ٢٠١٩م.

(٦) موقع صحيفة «الشاهد». مقالة بعنوان: «قوى إسلامية ويسارية وقومية وليبرالية تعلن دعمها لقيس سعيد»، بتاريخ ٢٥ سبتمبر ٢٠١٩م.

(٧) انظر صحيفة الشروق التونسية. بتاريخ ٩ أغسطس ٢٠١٩م. مقالة بعنوان: «ضعف العرض الحزبي، حضور لافت للمستقلين وتمثيلية نسائية ضعيفة.. حصيلة ترشحات التشريعيات تهدد بتشتت المشهد البرلماني».

ومما يلاحظ هنا أن الأحزاب المتقدمة بقوائمها تمثل أقل من ٢٠٪ من الأحزاب المسجلة رسمياً. ولم تتمكن سوى عشرة أحزاب فقط من الترشح في كل الدوائر الانتخابية والتي عددها ٣٣ دائرة. وعلى العموم يمكن القول: إن عدد الأحزاب المشاركة في الانتخابات التشريعية بلغ ٤٠ حزباً فقط من إجمالي ٢٢٢ حزباً مسجلاً رسمياً في تونس[٨].

هذه المشاركة الحزبية – على أهميتها – تبدو نسبياً ضعيفة بالمقارنة مع إجمالي القوائم المستقلة والائتلافية. وإن كانت هذه الأخيرة تمثل في بعض الحالات جبهات أو تجمعات لأحزاب اختارت التكتل والتحالف لضعفها. كما لا يستغرب أن تكون هذه الائتلافات والقوائم المستقلة ليست حقيقة بالمستقلة تماماً، بل هي تمثل روافد لأحزاب كبيرة ومشاركة بقائماتها الحزبية الأساسية. وهذا ما حدث سابقاً في الانتخابات البلدية في شهر مايو ٢٠١٨م.

وكانت في الانتخابات البلدية لسنة ٢٠١٨م قد حصلت القوائم المستقلة على نسبة ٣٢.٩٪ من مجموع الأصوات، متجاوزة بذلك الأحزاب الكبرى المنتصرة في تشريعيات ٢٠١٤م وهي حزب حركة النهضة الذي جاء في المرتبة الثانية وحصل على ٢٦.٦٪ ويليه حزب نداء تونس بنسبة ٢٢.٧٪.

خاتمة

وتجدر الإشارة هنا إلى عزوف الشباب عن الاقتراع عموماً. ولعل إقباله النسبي على الانتخابات الرئاسية حدد – ولو جزئياً – نتائجها، وهو ما يوحي بوجود توجه شبابي رافض للأحزاب عموماً، وليس فقط المشارِكة في الائتلاف الحاكم منها، وهو ما يجعلها مطالبة بإعادة صياغة خطابها عموماً وخاصة منه الموجه لفئة الشباب. معضلة أثبتها بوضوح الإقبال على التصويت للشعبوية التونسية الناشئة والتي تشكك في منظومة ما بعد ٢٠١١م بصفة عامة. شعبوية لا يمكن مقارنتها بالتي ظهرت في دول حيث الممارسة الديمقراطية عريقة ولها تاريخ طويل. إنما يجدر وضع ظاهرة الشعبوية التونسية في سياقها المحلي وليس الدولي.

(٨) صحيفة الشروق التونسية. ٩ أغسطس ٢٠١٩. مصدر ذكر سابقاً.